المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

# المؤشـــــــر

## العــدد الخامس والعشـرون

النصف الأول أغسطس 2024

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

# المركز الليبي
# لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.



جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023
www.libc.ly

# تقرير النصف الأول من شهر أغسطس 2024

## في هذا العدد:

- في أول زيارة خارجية له..حماد يزور القاهرة ويلتقي مدبولي والدبيبة يعترض
- المزوغي والغويل يقدمان أوراق ترشحهما لمنصب رئيس الحكومة الموحدة
- المشري يفوز برئاسة المجلس الأعلى للدولة وتكالة لا يعترف بالنتيجة
- الباعور يبحث مع سفراء كوريا الجنوبية وألمانيا وإيطاليا تعزيز العلاقات
- السودان... قرار بوقف حركة تدفق اللاجئين باتجاه الحدود الليبية
- عقيلة يسلم حماد اعتماد مشروع الميزانية العامة للدولة
- مجلس النواب يصوت على إنهاء ولاية حكومة الدبيبة
- المركزي ينشر بيان " الإيراد والإنفاق " عن شهر يوليو
- وساطة تنهي الاشتباكات المسلحة في تاجوراء
- ارتفاع أسعار النفط بعد إغلاق حقل الشرارة

# فهرس المحتويات

المقدمة ..... 6

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري ..... 6

1. التشكيلات المسلحة ..... 7

جنوب إفريقيا تسحب الدعوى المرفوعة ضد 95 ليبيا في قضية "معسكر الليبيين" ..... 7

الغارديان: صدام حفتر احتجز لساعة بمطار نابولي الإيطالي ..... 7

2. المواجهات الأمنية والعسكرية ..... 8

وساطة تنهي الاشتباكات المسلحة في تاجوراء ..... 8

تحشيدات عسكرية متضادة في جنوب غربي ليبيا ..... 9

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود ..... 12

تحرير مهاجرين ومداهمة أوكار لهم وترحيل آخرين وفقدان بعضهم في المتوسط ..... 12

السودان... قرار بوقف حركة تدفق اللاجئين باتجاه الحدود الليبية ..... 14

اللجنة المشتركة بين خبراء اليوبام والليبيين تعقد اجتماعها ..... 16

4. التسليح والتدريبات العسكرية ..... 17

تركيا تزود قاعدة الوطية الليبية بنظام دفاع جوي حديث ..... 17

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري ..... 20

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية ..... 20

جلوبال الإماراتية لتشييد منطقة حرة في بنغازي والاتحاد الأوروبي يطلق مشروعاً ..... 20

مؤسسة الاستثمار تتوقع السماح لها بإدارة أصولها المجمدة ..... 21

2. المؤسسة الوطنية للنفط ..... 22

اتفاق مع تونس في قطاع النفط والغاز والوطنية للنفط تبحث زيادة إنتاج مليتة ..... 22

ارتفاع أسعار النفط بعد إغلاق حقل الشرارة ..... 24

حبس وزير النفط المُكلف بتهم فساد مالي ..... 25

3. المصرف المركزي ..... **25**

الكبير يلتقي المبعوث الأمريكي على وقع تهديدات ومساعي لإقالته ..... 25

المركزي ينشر بيان "الإيراد والإنفاق" عن شهر يوليو ..... 27

**ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي ..... 30**

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية ..... **31**

قادربوه يلتقي أعضاء مجلس النواب عن المنطقة الجنوبية ..... 31

عقيلة يسلم حماد اعتماد مشروع الميزانية العامة للدولة ..... 32

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية ..... **33**

المشري يفوز برئاسة المجلس الأعلى للدولة وتكاله لا يعترف بالنتيجة ..... 33

استمرار الجهود الدولية والإقليمية لفك الجمود السياسي الليبي ..... 35

مجلس النواب يصوت على إنهاء ولاية حكومة الدبيبة ..... 38

المزوغي والغويل يقدمان أوراق ترشحهما لمنصب رئيس الحكومة الموحدة ..... 41

مفوضية الانتخابات تعلن بدء قبول طلبات الترشح لعضوية المجالس البلدية ..... 41

**رابعاً: المؤشر السياسي الدولي ..... 44**

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية ..... **44**

في أول زيارة خارجية له..حماد يزور القاهرة ويلتقي مدبولي والدبيبة يعترض ..... 44

الباعور يبحث مع سفراء كوريا الجنوبية وألمانيا وإيطاليا تعزيز العلاقات ..... 46

**خامساً: مختارات ..... 48**

1. شخصية العدد **48**

محمود المنتصر.. أول رئيس وزراء ليبي بعد الاستقلال ..... 48

2. مقال العدد **50**

الجزائر: حفتر في الجوار.. عثمان لحياني ..... 50

## المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الأول من شهر أغسطس 2024، أبرزها: انتخابات رئاسة المجلس الأعلى للدولة، ومرت الجولة الأولى من الانتخابات بهدوء وسلام، حيث شهدت تنافس بين خالد المشري ومحمد تكاله وعادل كرموس. وانتقل تكاله والمشري لسباق الجولة الثانية، وفيها انقسم المجلس إلى كتلتين متساويتين تقريباً، حيث حصل المشري على 69 صوت وتكاله على 68 صوت. واعتبر المشري نفسه الرئيس الشرعي بعد رفضه الاعتداد بالورقة التي كتب عليها اسم تكاله من الخلف، باعتبارها تحمل رمزاً وتمييزاً يجعلها باطلة، فيما يصر تكاله على أن كتابة اسمه على ظهر الورقة يعبر عن موقف العضو الناخب وبالتالي هي معتبرة، وعليها تكون النتيجة 69 لكل من المرشحين، هذا وفقاً لرأي تكاله. وأقرت اللجنة القانونية بالمجلس بتفوق المشري وبوضعه القانوني، وعدم إمكانية اللجوء لجولة ثالثة وفقاً للوائح الداخلية للمجلس.

## أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها

القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

## 1. التشكيلات المسلحة

### جنوب إفريقيا تسحب الدعوى المرفوعة ضد 95 ليبيا في قضية "معسكر الليبيين"

قضت محكمة وايت ريفر الجنوب إفريقية، بسحب الدعوى الموجهة ضد الليبيين الـ 95 المحتجزين لديها بقضية معسكر التدريب العسكري في مبومالانجا. ووفقا لوسائل إعلام إفريقية، فإن المحكمة سحبت تهمة مخالفة قانون الهجرة ضد الليبيين، وأحالتهم إلى وزارة الداخلية للتعامل مع القضية إدارياً. وكانت المحكمة قد قررت استئناف قضية 95 ليبياً محتجزاً بناء على طلب عاجل من ممثليهم القانونيين. كما كانت المحكمة أجلت قضية المحتجزين إلى الـ 26 من أغسطس 2024، بعد مثولهم في السادس من الشهر نفسه للتشاور مع محاميهم والسماح بمزيد من التحقيق. وواجه 95 ليبيا تهمة تتعلق بمخالفة قانون الهجرة بعد اعتقالهم في معسكر تدريب عسكري مشتبه به في مدينة مبومالانجا بجنوب إفريقيا.

### الغارديان: صدام حفتر احتجز لساعة بمطار نابولي الإيطالي

قالت صحيفة الغارديان البريطانية، إن الأجهزة الأمنية في مطار نابولي بإيطاليا احتجزت في 2 أغسطس 2024، صدام حفتر لمدة ساعة بعد ظهور اسمه على قاعدة بيانات مشتركة للاتحاد الأوروبي. وأضافت الصحيفة أن مذكرة الاعتقال صدرت بسبب مصادرة الشرطة الإسبانية قبل عام لمعدات عسكرية وأسلحة كانت متجهة إلى الإمارات التي كانت تهدف إلى تحويلها لشرق ليبيا، مبينةً أن المقربين من حفتر قالوا إن صدام استجوب من

قبل مسؤولين إيطاليين فيما يتعلق بالمزاعم الإسبانية، لكنهم يصرون على أنه لم يقبض عليه أبدا.

وأشارت الصحيفة إلى أن قوات حفتر نفت أن تكون محاولة إغلاق حقل الشرارة ناجمة عن انتقام سياسي، بل زعمت أن الموقع يعاني مشكلات متكررة تتعلق بالظروف التي تعرض لها العمال. وفق قولها. وكانت مصادر أكدت لقناة ليبيا الأحرار أن صدام حفتر، أصدر أوامره بإغلاق حقل الشرارة النفطي، الذي تشغله شركة ريبسول الإسبانية، وذلك عقب إبلاغه بوجود مذكرة قبض صادرة بحقه أثناء عودته إلى ليبيا من العاصمة الإيطالية روما.

## 2. المواجهات الأمنية والعسكرية

### وساطة تنهي الاشتباكات المسلحة في تاجوراء

أتاحت وساطة، في 10 أغسطس 2024، التوصل إلى اتفاق لإنهاء المواجهات التي اندلعت في 9 أغسطس الماضي، بين فصيلين مسلحين في الضاحية الشرقية للعاصمة الليبية طرابلس، وأدت إلى مقتل 9 أشخاص. واندلعت اشتباكات في ضاحية تاجوراء التي تبعد حوالي عشرين كلم شرق طرابلس. كما أفاد جهاز الإسعاف بأنه اضطر إلى إجلاء 72 عائلة من مناطق المعارك.

وقال مصدر في وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، إن الاشتباكات المسلحة التي شهدتها تاجوراء والمناطق المحاذية توقفت بموجب وساطة رعتها أطراف عسكرية أخرى. وأوضح أن قوة عسكرية تابعة لرئاسة الأركان ووزارة الدفاع تدخلت لإنهاء الاشتباكات، وقبل طرفا النزاع وساطتها.

وينص الاتفاق على انسحاب عناصر كتيبتي "رحبة الدروع" التي يقودها بشير خلف الله المعروف بـ"البقرة"، و" الشهيدة صبرية " إلى ثكناتهما، مع السماح لقوة محايدة بالتمركز

بين الطرفين. وأفادت تقارير صحافية محلية بأن المواجهات اندلعت بسبب محاولة اغتيال للبقرة، حيث ألقت جماعته المسلحة باللوم فيها على الشهيدة صبرية.

من جهتها، أعلنت جامعة طرابلس غير البعيدة من منطقة المواجهات، تعليق الدراسة احترازياً حتى إشعار آخر. ولم تصدر حكومة طرابلس أي توضيحات حول الاشتباكات، علماً أن الكتيبتين تابعتان لها. وحثت بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا جميع الأطراف الليبية المسلحة على ضبط النفس ووقف التصعيد بشكل عاجل، والدخول في حوار لمنع الانقسام والحفاظ على الاستقرار واتفاق وقف إطلاق النار.

## تحشيدات عسكرية متضادة في جنوب غربي ليبيا

لا يزال الوضع في ليبيا يشهد غموضاً على خلفية التصعيد العسكري جنوب غربي ليبيا الذي أحدثه إعلان قائد قوات الشرق الليبي المشير "خليفة حفتر"، تحريك أرتال من قواته باتجاه الجنوب الغربي، وتلاه إعلان قوات حكومة الوحدة الوطنية النفير، ورفع حالة التأهب القصوى لصد أي هجوم محتمل. وتركّز التوتر في مدينة غدامس على الحدود مع الجزائر.

فمنذ مطلع الأسبوع الماضي، تناقلت وسائل إعلام ليبية أنباء عن تحضيرات عسكرية تجريها قيادة حفتر للسيطرة على مدينة غدامس الحدودية مع الجزائر، قبل أن تعلن رئاسة أركان القوات البرية بقيادة صدام حفتر، في 7 أغسطس 2024، انتقال عدد من وحداتها إلى مختلف مدن ومناطق الجنوب الغربي لليبيا، وذلك لتأمين المناطق الحدودية. وأعقب ذلك في اليوم نفسه، إعلان الكتيبة 17 حرس الحدود، التي تسيطر على غدامس والتابعة لحكومة الوحدة الوطنية، الجاهزية التامة للتعامل مع أي قوات أو أي تحركات في نطاق مهام عمل الكتيبة، وأنها هدف مشروع لقواتها.

وزادت حدة التصعيد العسكري جنوب غربي ليبيا بعد أيام قليلة، بإعلان رئاسة الأركان العامة التابعة للحكومة في طرابلس النفير العام في أوساط وحداتها، واستعدادها للتصدي لأي تهديدات تستهدف زعزعة أمن أي مدينة ليبية. إلا أن رئاسة أركان القوات البرية التابعة لحفتر عقّبت ببيان، في 9 أغسطس، أوضحت فيه أن تحرك قواتها لا يستهدف أحداً، وأن انتقالها جاء باتجاه مناطق أقصى جنوب غربي ليبيا لتأمينها، في إشارة إلى عدم استهدافها مدينة غدامس.

وجاء بيان حفتر، الذي نفى فيه أن حراك قواته يستهدف أحداً، وسط بيانات متتالية صدرت في 8 و9 أغسطس، عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبيان مشترك لخمس دول، هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، بالإضافة لبيان جزائري. وطالبت تلك البيانات بوقف التصعيد العسكري جنوب غربي ليبيا فوراً، لتجنب عودة حالة الحرب الأهلية في البلاد، محذرةً من مغبة انهيار اتفاق وقف إطلاق النار الموقع عام 2020.

وبالتزامن مع البيانات بشأن التصعيد العسكري جنوب غربي ليبيا وجه رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، بصفته القائد الأعلى لقوات الغرب الليبي، في 9 أغسطس، أوامره بعودة كافة القوات إلى ثكناتها بشكل فوري، ومنع أي تحرك من دون إذن منه. واعتبر أن مظاهر التصعيد قد تُدخل البلاد في حالة من الفوضى، وأن أي حراك عسكري يعتبر خرقاً لاتفاق وقف إطلاق النار.

وتتعدد قراءات المراقبين لأسباب تحرك حفتر العسكري والمفاجئ، فالأكاديمي الليبي والمهتم بالشأن السياسي "فاضل الطويل"، يؤكد أن الأهمية الاستراتيجية لمدينة غدامس تجعلها منطقة تنافس بين الفرقاء والخصوم الليبيين. ويشرح الطويل أهمية غدامس الاستراتيجية، قائلاً "إنها منطقة حيوية بها منفذان دوليان، أحدهما مطار المدينة والثاني منفذ الدبداب مع الجزائر". ويلفت إلى أن موقع المدينة يمكّن من يسيطر عليه من تحقيق أمرين: الأول أن يفرض نفسه كأمر واقع على دول الجوار، مثل الجزائر المرتبطة بليبيا بمنفذ

الدبداب في غدامس، وتونس التي ترتبط أيضاً بليبيا بمنفذ وازن القريب من غدامس. والأمر الثاني الهيمنة على منطقة اقتصادية ثرية بالغاز والنفط.

وفيما يتحكم حفتر في حقل الشرارة، تتحكم فصائل الزنتان في حقل الفيل، وهما أكبر حقلين نفطيين في البلاد. لكن الطويل يرى أن حقل الغاز بمنطقة الحمادة المتاخمة لغدامس، والذي تسيطر عليه قوات الحكومة في طرابلس، هدف لحفتر. ويوضح أنه منذ أشهر يدور جدل واسع حول منح حكومة الوحدة الوطنية حصصاً إضافية لشركات أجنبية في حقل الحمادة من أجل إعادة تأهيله وتشغيله، إذ أصدر مجلس النواب والحكومة الحليفة لحفتر عدداً من البيانات الرافضة لخطوة الحكومة في طرابلس.

ويعتبر الطويل أن هدف حفتر من السيطرة على غدامس، هو كسب مصالح سياسية، فمناجم الطاقة تفتح له شراكات قوية مع دول يشكل النفط والغاز أهمية كبيرة في سياساتها. ويضيف أنه لهذه الأسباب مجتمعةً استنفرت الحكومة في طرابلس قواها للتصعيد، فهي تدرك جيداً أن حفتر لن يجازف مرة أخرى لمباغتة طرابلس عسكرياً، خصوصاً في ظل الوجود العسكري التركي إلى جانبها.

ويوافق الخبير الليبي في الشأن الأمني "الصيد عبد الحفيظ"، على أن إعلان الحكومة نفير قواتها كان لمنع حفتر من اقتحام غدامس، لكن من زاوية تنبيه الرأي الدولي حيال الخطر الذي قد يشكله حفتر. ويلفت عبد الحفيظ إلى أن قوات الحكومة لم تتحرك واكتفت برفع الجاهزية وتركت إثناء حفتر عن خطوته لعواصم الغرب، والتي من الواضح أنها وجهت إنذاراً سريعاً لحفتر ومنعته من التحرك باتجاه غدامس، لاستشعارها بإمكانية أن تكون روسيا وراء هذه الخطوة، في إشارة إلى بيان الدول الخمس التي طالبت في بيان مشترك بوقف التصعيد العسكري جنوب غربي ليبيا فوراً، وتلاه بيان حفتر بنفي عزمه التوجه إلى غربي البلاد.

وفي الوقت الذي يذكّر فيه عبد الحفيظ بأهمية الطاقة الليبية بالنسبة لموسكو لمواجهة الحصار النفطي المفروض عليها من قبل واشنطن وحلفائها الأوروبيين، يلفت إلى إمكانية ارتباط التصعيد جنوب غربي ليبيا بالإقدام على إغلاق حقل الشرارة الذي تديره شركات أوروبية، قبل حراك حفتر العسكري بأيام معدودة. ويعتبر أن ملامح صراع دولي بدأت تظهر في ليبيا المتخمة بالسلاح وأسباب الحرب، فأحداث غدامس قد تكون الخطوة الأولى نحو اندلاع حرب دولية بوكالة الفصائل الليبية.

## 3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

### تحرير مهاجرين ومداهمة أوكار لهم وترحيل آخرين وفقدان بعضهم في المتوسط

في الأول من شهر أغسطس 2024، تمكنت قوة أمنية مشتركة ضمت عناصر من جهاز البحث الجنائي ومديرية أمن طبرق، من تحرير أكثر من مائة مهاجر غير شرعي كانوا محتجزين في مزرعة جنوب مدينة طبرق. وأوضح مكتب الإعلام الأمني بوزارة الداخلية، أن جهاز البحث الجنائي تلقى معلومات تفيد بوجود مزرعة في منطقة الخوير تبعد عشرين كيلو متر جنوب مدينة طبرق تستخدم لاحتجاز مهاجرين غير شرعيين، وقامت القوة المشتركة بمداهمة المزرعة بعد تحصلها على إذن من النيابة العامة. وأشار مكتب الإعلام الأمني، إلى أن القوة الأمنية واجهت مقاومة مسلحة من قبل المهربين استمرت لعدة ساعات، والتي انتهت باقتحام القوة الأمنية للمزرعة وتحرير المهاجرين المحتجزين.

وفي 4 أغسطس، داهم مركز شرطة قاريونس بمدينة بنغازي، منزلاً قيد الإنشاء بمنطقة التربة بضواحي المدينة يستخدم وكراً للهجرة غير الشرعية. وأوضحت مديرية أمن بنغازي،

أن القوة الأمنية ضبطت داخل المنزل قيد الإنشاء عدداً من المهاجرين غير الشرعيين يحملون جنسيات مختلفة، وعدد من جالونات البلاستيكية ممتلئة بالوقود وقارب صيد مجهز بمحرك. وأضافت المديرية، أن المهاجرين اعترفوا بأنهم كانوا يستعدون للهجرة عبر البحر بواسطة قارب الصيد، وأفادوا أن من قام بتجهيز الترتيبات واستلام المبالغ المالية لغرض تهريبهم شخص فلسطيني الجنسية.

وفي 6 أغسطس، أعلن فرع جهاز مكافحة الهجرة الغير شرعية بالمنطقة الجنوبية، ترحيل 163 مهاجراً غير شرعي من الجنسية النيجيرية، عبر مطار سبها الدولي إلى مطار ليقوس بدولة نيجيريا، منهم من يمتهن الدعارة وتعاطي المخدرات والمسكرات، ومنهم من تم تجميعهم داخل مستودعات للهجرة إلى الدول الأوروبية، كما أن من ضمن المرحلين مصابين بالوباء الكبدي وفقدان المناعة المكتسبة الإيدز.

وفي 7 أغسطس، أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، ترحيل مئات المهاجرين تم ضبطهم في مدينة بنغازي من جنسيات مختلفة. وكشف الجهاز في بيان له، عن ترحيل 126 مهاجراً غير شرعي من الجنسية المصرية، من قبل فرع الجهاز ببنغازي الكبرى، منهم مصابين بأمراض معدية مثل الوباء الكبدي، ومنهم من عليه قيودات أمنية وإبعاد من النيابة العامة. كما أعلن الجهاز ترحيل 15 مهاجراً غير شرعي من الجنسية البنغلاديشية، عبر منفذ مطار بنينا الدولي إلى بلدهم.

وفي 9 أغسطس، ضبط عناصر مركز شرطة القوارشة عددًا من المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات مُختلفة في دائرة اختصاصه. وبحسب المديرية، أسفرت الحملة عن ضبط عدد كبير من العمالة الوافدة من الجنسيات المصرية والسودانية والتشادية، ومعظمهم لا يحمل أي أوراق ثبوتية.

وفي 13 أغسطس، تمكنت الإدارة العامة لأمن السواحل الليبية، من إنقاذ 220 مهاجراً غير شرعي من جنسيات مختلفة في عرض البحر أمام سواحل زوارة. وقالت الإدارة في بيان لها،

أن من بين المهاجرين نساء وأطفال من جنسيات مختلفة، كانوا على متن قارب متهالك داخل المياه الإقليمية أمام سواحل زوارة. وأضاف البيان أنه بعد إنقاذهم تم إنزالهم بنقطة ميناء الشعاب التابعة لأمن السواحل فرع طرابلس، قبل تسليمهم إلى جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وأعلنت المنظمة الدولية للهجرة، فقدان 4 مهاجرين غير شرعيين خلال الفترة من الـ 4 وحتى الـ 10 من أغسطس كانوا أبحروا من شواطئ ليبيا. ووفقا لتقرير المنظمة الأسبوعي، فإن أكثر من 775 مهاجراً أعيدوا إلى ليبيا من المتوسط كانت قواربهم أبحرت من ليبيا باتجاه القارة العجوز خلال الفترة نفسها.

وبين التقرير الأسبوعي للمنظمة، أن من بين المهاجرين 30 طفلاً و32 امرأة من جنسيات مختلفة، أعيدوا جميعم إلى مراكز إيواء طرابلس والزاوية وصبراتة. هذا وبلغ إجمالي الوفيات منذ بداية العام وحتى الـ 10 من أغسطس الجاري قرابة 421 مهاجراً، وفقدان قرابة 600 آخرين في عرض البحر، إلى جانب إعادة أكثر من 13 ألف مهاجر إلى ليبيا من المتوسط. وذكرت المنظمة أن من بين المهاجرين حوالي 445 طفلاً و912 امرأة إلى جانب أكثر من 11 آلاف رجل و136 آخرين مجهولي الهوية.

## السودان... قرار بوقف حركة تدفق اللاجئين باتجاه الحدود الليبية

قررت السلطات السودانية تشديد القيود على حركة السودانيين القاصدين الحدود الليبية، في محاولة للحد من تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الفارين من الحرب في دارفور، لا سيما مدينة الفاشر. ووفقا لما نقله موقع دارفور 24، يُحظر السفر من مناطق النزاع إلى المثلث الحدودي الواقع بين السودان وليبيا ومصر.

ويعد المثلث الحدودي المعبر الرئيسي لآلاف السودانيين الذين يسعون للجوء في ليبيا، هربًا من الحرب القائمة بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني. كما عممت السلطات السودانية على جميع الجهات المعنية بوقف تنظيم رحلات اللجوء إلى ليبيا، محذرة من المساءلة القانونية لكل من يخالف هذا القرار.

وجراء الحرب الدائرة، تستقبل مدينة الكفرة يوميًا حوالي 1500 لاجئ سوداني وفقا لما صرح به عميد بلدية الكفرة، مشيرًا إلى أن عدد الأسر السودانية اللاجئة وصل إلى حوالي 10 آلاف أسرة.

وأكد عميد البلدية، أن الوضع الصحي في المدينة يشهد تدهوراً متزايداً، إذ بدأ ظهور العديد من الأمراض بين اللاجئين نتيجة الظروف البيئية والإنسانية الصعبة، مشيراً إلى أن البلدية في حاجة ماسة إلى الدعم، خاصة في القطاع الصحي، إلا أن الاستجابة من قبل الجهات الدولية والمحلية كانت ضعيفة للغاية، وفق قوله.

وكان جهاز الإسعاف والطوارئ، أعلن في 5 أغسطس 2024، وفاة 7 أشخاص وإصابة 32 آخرين، جراء انقلاب سيارة تقل نازحين سودانيين في عمق الصحراء 170 كم جنوب الكفرة. وأوضح المكتب الإعلامي للجهاز، وقال رئيس جهاز الإسعاف والطوارئ بالكفرة "إبراهيم بالحسن" لصحيفة الأنباء الليبية، إن الحادث وقع عندما انحرفت سيارة نوع تندرا، كانت تقل عدداً كبيراً من اللاجئين السودانيين، بالطريق في عمق الصحراء على بعد 120 كيلومترا جنوب المدينة، وعلى الفور، وصلت ثلاث سيارات إسعاف لنقل المصابين إلى المدينة لتلقي العلاج اللازم.

وفي 12 أغسطس، بحثت ليبيا والسودان إعادة افتتاح مكتب للقنصلية السودانية في بلدية الكفرة، لتقديم الخدمات للنازحين والجالية السودانية في المنطقة. وذلك خلال لقاء مدير إدارة الشؤون القنصلية بوزارة الخارجية والتعاون الدولي بالحكومة الليبية المكلفة من

البر لمان "نصر خالد عبد الكريم" بالقنصل العام السوداني "عبد الرحمن محمد رحمة الله"، حيث ناقشا أوضاع الجالية السودانية في إطار مناطق الحكومة الليبية.

## اللجنة المشتركة بين خبراء اليوبام والليبيين تعقد اجتماعها

عُقد، في 6 أغسطس 2024، الاجتماع الثاني للجنة المشتركة بين الخبراء من بعثة الاتحاد الأوروبي اليوبام والخبراء الليبيين التابعين للوزارات المعنية والأجهزة الأمنية التابعة لها. وترأس الجانب الليبي "عبدالرحمن خمادة" مدير إدارة الشؤون الأوروبية وترأس جانب البعثة " إيان فيشتيا " رئيس بعثة اليوبام في ليبيا. وفي مستهل الاجتماع، أكد المدير ورئيس البعثة على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الطرفين بما يخدم المصالح المشتركة لكلا الجانبين، لتحقيق أكبر استفادة من المشاريع والأنشطة والبرامج التي تدعمها اليوبام.

كما تم مناقشة سير عمل الفرق الفنية المكلفة بمتابعة المشاريع والبرامج والأنشطة المتفق عليها، والتي تدعمها البعثة في المجال البحري والبري ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، والوقوف على الصعوبات والعراقيل التي تواجهها القطاعات الليبية المعنية وذلك لمعالجتها وايجاد الحلول المناسبة لها. ويأتي ذلك تنفيذاً لما نصت عليه مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة الخارجية والتعاون الدولي مع بعثة الاتحاد الأوروبي للدعم في الادارة المتكاملة للحدود في ليبيا اليوبام، في شهر أكتوبر من العام الماضي 2023.

## 4. التسليح والتدريبات العسكرية

### تركيا تزود قاعدة الوطية الليبية بنظام دفاع جوي حديث

زودت القوات التركية في ليبيا قاعدة الوطية الجوية بنظام الدفاع الجوي الأكثر حداثة«HİSAR-O100» ، ليحل محل نظام«MIM-23 Hawk» ، وفق موقع مليتري أفريكا.

وقال الموقع العسكري إن نظام «MIM-23 Hawk» كان نظام الدفاع الجوي المتوسط المدى الأساسي، المستخدم من قِبل حكومة الوحدة الوطنية، مضيفاً أنه بفضل هذا النظام جرى القضاء على العديد من الطائرات المسيرة والمروحيات خلال الحرب مع قوات الشرق الليبي في عامي 2019 و2020. ويُعرف ذلك النظام بأنه يضم صواريخ أرض - جو منخفضة إلى متوسطة الارتفاع، تعمل في جميع الأحوال الجوية، وطورته وصممته شركة «Raytheon»، التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، وقد سلمته أنقرة إلى حكومة الوحدة كجزء من حزمة مساعدات عسكرية.

وأشار الموقع إلى نشر نظام الرادارAN/MPQ-64 ، الذي يسهم في اكتشاف وتتبع وتحديد وتصنيف والإبلاغ عن التهديدات الجوية، بما في ذلك المروحيات وطائرات الهجوم العالية السرعة، والصواريخ المجنحة والطائرات دون طيار.

## المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الأول من شهر أغسطس 2024:

- استمرار حالة الفوضى الأمنية والعسكرية في المنطقة الغربية، على وقع المعارك المتكررة بين التشكيلات المسلحة فيها. وكانت الاشتباكات هذه المرة بين كتيبتي رحبة الدروع والشهيدة صبرية في تاجوراء، قبل أن يتوصلا لوساطة توقف الاشتباكات وتعيدهما إلى ثكناتهما، مع السماح لقوة محايدة بالتمركز بين الطرفين.

كما شهد الجنوب الغربي تصعيداً عبر تحشيدات عسكرية متضادة هناك، على خلفية إعلان حفتر تحريك أرتال من قواته باتجاه الجنوب الغربي، وتلاه إعلان قوات حكومة الوحدة الوطنية النفير، ورفع حالة التأهب القصوى لصد أي هجوم محتمل. وتركّز التوتر في مدينة غدامس على الحدود مع الجزائر. وبالتالي، بينما ينعم الشرق الليبي باستقرار أمني وعسكري في ظل سيطرة القوات التي يقودها حفتر بإحكام على المنطقة، فإن الغرب الليبي **أولاً** يشهد تحارب بين تشكيلاته المسلحة، خاصة وأن كتيبتي رحبة الدروع والشهيدة صبرية تتبعان حكومة الوحدة، وهو مؤشر على عدم قدرة الدبيبة على السيطرة على قواته. **وثانياً** يشهد الغرب الليبي تحشيدات عسكرية بين قوات الغرب والشرق في مؤشر على احتمالية اندلاع الحرب الأهلية من جديد في ليبيا، بدفع ودعم من القوى الدولية، بالأخص روسيا والولايات المتحدة. ويبدو أن الدعم العسكري التركي الأخير لحكومة الوحدة الوطنية يأتي في هذا السياق.

وفي أعدد سابقة من المؤشر، كنا قد حذرنا من خطر انغماس الأطراف الليبية في لعبة الصراع الدولي بين روسيا والقوى الغربية في منطقة الساحل والصحراء،

خاصةً مع تنامي التحالف بين حفتر وروسيا، والتي حفزت الولايات المتحدة على العودة لليبيا من بوابة حكومة الوحدة الوطنية. وأكدنا على ضرورة إعلان كل الأطراف موقفاً محايداً من هذا الصراع، وعدم الدخول في تحالفات استراتيجية في المرحلة الانتقالية، والانتظار حتى إجراء الانتخابات وإفراز نظام سياسي منتخب. والآن تدفع ليبيا ثمن عدم الحيادة في هذه الصراع.

- استمرار تفاقم ظاهرة الهجرة الغير شرعية، حيث تم تحرير أكثر من مائة مهاجر غير شرعي كانوا محتجزين في مزرعة جنوب مدينة طبرق، كما داهم مركز شرطة قاريونس بمدينة بنغازي منزلاً قيد الإنشاء يستخدم وكراً للهجرة غير الشرعية، وأعلن فرع جهاز مكافحة الهجرة الغير شرعية بالمنطقة الجنوبية، ترحيل 163 مهاجراً غير شرعي من الجنسية النيجيرية، وأعلن الجهاز فرع بنغازي أيضا ترحيل 126 مهاجراً مصري، كما أسفرت الحملات ضد هذه الظاهرة عن ضبط عدد كبير من العمالة الوافدة من الجنسيات المصرية والسودانية والتشادية، ومعظمهم لا يحمل أي أوراق ثبوتية، كما تمكنت الإدارة العامة لأمن السواحل من إنقاذ 220 مهاجراً غير شرعي من جنسيات مختلفة في عرض البحر أمام سواحل زوارة. وأعلنت المنظمة الدولية للهجرة، فقدان 4 مهاجرين غير شرعيين خلال الفترة من الـ4 وحتى الـ10 من أغسطس كانوا أبحروا من شواطئ ليبيا، وإعادة أكثر من 775 مهاجراً إلى ليبيا من المتوسط خلال الفترة نفسها. وبلغ إجمالي الوفيات منذ بداية العام وحتى الـ10 من أغسطس الجاري قرابة 421 مهاجراً، وفقدان قرابة 600 آخرين في عرض البحر، إلى جانب إعادة أكثر من 13 ألف مهاجر إلى ليبيا من المتوسط.
- مع تفاقم أزمة اللاجئين السودانيين في الكفرة، اتخذت السلطات السودانية قرار بتقيد حركة النازحين نحو الحدود الليبية، كما تم التباحث حول

إنشاء مكتب قنصلي سوداني في الكفرة يخدم النازحين السودانيين هناك. وفي ظل هذه الأوضاع، تخشى السلطات الليبية من عملية تغيير ديموغرافي في الجنوب، لكثرة الوافدين من العديد من دول الساحل والصحراء وتوطنهم هناك.

## ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

### 1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

### جلوبال الإماراتية لتشييد منطقة حرة في بنغازي والاتحاد الأوروبي يطلق مشروعاً

وقّعت سلطات بنغازي مع شركة "جلوبال بلدرز" الإماراتية برئاسة "محمد العبار"، عقود تشييد عدد من المشاريع الحيوية، التي سيتم تنفيذها خلال الفترة المقبلة، من بينها بنغازي الجديدة ومنطقة حرة. وقالت القيادة العامة لقوات الشرق الليبي في 15 أغسطس 2024، إن المشير "خليفة حفتر" التقى في مكتبه وفداً من شركة جلوبال بلدرز برئاسة العبار، بحضور رئيس الحكومة المكلفة من البرلمان "أسامة حماد" وعميد بلدية بنغازي "صقر بوجواري"، ورئيس أركان القوات البرية "صدام حفتر"، وذلك عقب إتمام توقيع عقد لتنفيذ مشروع المنطقة الحرة "المريسة"، الذي

وصفته بأنه من أكبر المشاريع في ليبيا ومنطقة شمال أفريقيا. وأوضحت بلدية بنغازي، أنه بالإضافة إلى التعاقد على تشييد المنطقة الحرة، تم توقيع عقد تنفيذ مشروع بنغازي الجديدة (الداون تاون).

وفي سياق آخر، أطلق الاتحاد الأوروبي ومؤسسة خبراء فرنسا مشروعاً بأكثر من 7 ملايين يورو، لتحسين فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي في ليبيا. وقال وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة الوحدة الوطنية "محمد الحويج" إن هذا المشروع يعد خطوة داعمة لتنفيذ إستراتيجية الوزارة لنمو القطاع الخاص في ليبيا ومواجهة تحديات التوظيف وتنمية المهارات وتحقيق التنمية المستدامة. من جهته، أكد سفير الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا "نيكولا أورلاندو"، أن هذا المشروع سيعمل على تمكين القطاع الخاص وخلق فرص العمل ودفع التنوع الاقتصادي والشراكة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا.

## مؤسسة الاستثمار تتوقع السماح لها بإدارة أصولها المجمدة

توقع رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار "علي محمود"، موافقة الأمم المتحدة على إدارة أصول المؤسسة البالغة 70 مليار دولار، بحلول نهاية العام الحالي ولأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمان. وعبر علي في تصريح لوكالة رويترز، عن ثقته في أن المجلس سيقدم الموافقة التاريخية بحلول نوفمبر أو ديسمبر للخطة الاستثمارية التي قدمها في مارس الماضي. وتتضمن خطة المؤسسة وفقا لعلي، السعي إلى إعادة استثمار الأموال التي تراكمت أثناء التجميد، مثل المدفوعات من حيازات السندات. كما تخطط المؤسسة لطلب الموافقة على ركيزتين لخطة الاستثمار، إحداهما تغطي محفظة أسهمها والأخرى تتعلق بخطة استثمار محلية. وأشارت المؤسسة إلى أن الشفافية تحسنت منذ إصدارها البيانات

المالية المدققة في عام 2021، والتي تغطي عام 2019. وتهدف إلى نشر أرقام عام 2020 في الأشهر المقبلة وتقديمها سنويًا من العام المقبل.

وتستهدف المؤسسة الاستثمار في الطاقة الشمسية، والمساعدة في زيادة صادرات النفط باعتبار ليبيا واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط في أفريقيا. وتقدر أصول المؤسسة وفق علي، بنحو 70 مليار دولار، يمتلك الصندوق منها 29 مليار دولار في العقارات العالمية، و23 مليار دولار في الودائع المستثمرة في أوروبا والبحرين، و8 مليارات دولار في الأسهم المنتشرة على أكثر من 300 شركة حول العالم، كما أن لديها ما يقرب من ملياري دولار من السندات المستحقة. واحتلت المؤسسة العام الجاري المرتبة 51 من بين 100 صندوق سيادي، بعد أن كانت تحتل المرتبة 98 في تصنيف عام 2020 للاستدامة والحوكمة من قبل "غلوبال إس دبليو إف المتخصصة في بيانات الصناعة". وتخضع المؤسسة الليبية للاستثمار، التي تأسست في عام 2006، لتجميد أصول من الأمم المتحدة منذ عام 2011.

## 2. المؤسسة الوطنية للنفط

### اتفاق مع تونس في قطاع النفط والغاز والوطنية للنفط تبحث زيادة إنتاج مليتة

وقعت شركة تموين الحقول والموانئ النفطية مع مجموعة "ورك مان" التونسية المتخصصة في صناعة معدات الأمن والسلامة، اتفاقية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين، لا سيما في قطاع النفط والغاز، في 9 أغسطس 2024. وقالت السفارة الليبية لدى تونس في بيان، إن الاتفاقية وقعت في مدينة سوسة التونسية بحضور الملحقين العمالي والتجاري المساعد بالسفارة، علمًا أن الشركة الليبية واحدة من شركات المؤسسة الوطنية للنفط. وبحسب السفارة، تهدف

الاتفاقية إلى توفير معدات السلامة المهنية وأطقم الضيافة للعاملين في شركة تموين الحقول وكامل قطاع النفط والغاز الليبي، وفقاً للمعايير والاشتراطات المعمول بها في ليبيا.

وفي سياق آخر، بحثت المؤسسة الوطنية للنفط مع مسؤولي شركة مليتة للنفط والغاز، نشاطات الشركة للعام 2024 ومشاريعها المنجزة والمرتقبة بالحقول البرية والمنصات البحرية، لتحقيق زيادة مستهدفة للإنتاج بنحو 30 ألف برميل يومياً. وأضافت الموسسة عبر حسابها على فيسبوك، أن الاجتماعين الفنيين ناقشا أيضا ميزانية شركة مليتة للعام 2025. كما اطلعت المؤسسة على الأعمال التي يجري تنفيذها بالتركيبة البحرية " ألف " لنقل حوالي 160 مليون قدم مكعب من الغاز يومياً إلى مجمع مليتة الصناعي، وتعزيز استقرار تزويدات الغاز مستقبلاً. وبحسب المؤسسة، فقد حضر الاجتماعين مديرو الإدارات الفنية بالمؤسسة وعضوا لجنة إدارة الشركة، ومختصون وفنيون وماليون من الجانبين، وممثلون عن شركات تقنية ليبيا والجوف وعن الشريك الأجنبي شركة إيني الإيطالية.

يُذكر أن ليبيا تصدرت المركز الأول إفريقياً من حيث احتياطيات النفط المثبتة في 2024، بنحو 50 مليار برميل. وكشفت منصة "غلوبال فايرباور" العالمية لتحليل البيانات، أن ليبيا جاءت في المركز الأول إفريقياً والتاسع عالمياً بأكبر كمية من احتياطيات النفط الخام بـ 50 مليار برميل، علماً أن الإحصاءات السابقة كانت تقدر حجمها بنحو 48 مليار برميل. وجاءت نيجيريا باحتياطيات تصل إلى 36.9 مليار برميل، وبعدها الجزائر في المركز الثالث بإجمالي احتياطيات بلغت 12.2 مليار برميل، ثم أنغولا في المركز الرابع بـ7.78 مليار برميل. أما السودان فحل في المركز الخامس كأكبر دول إفريقيا من حيث احتياطيات النفط بخمسة مليارات برميل، ثم جنوب السودان في المركز السادس بـ 3.75 مليار برميل.

في ذات السياق، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط، أن ليبيا أكبر منتج للنفط في أفريقيا للعام 2023، بواقع مليون و189 ألف برميل يومياً، وفق بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط

أوبك. وأضافت أنه جاء في المرتبة الثانية نيجيريا بمليون و187 ألف برميل، وأنجولا في المرتبة الثالثة بمليون و98 ألف برميل، ورابعًا الجزائر بـ 973 ألف، ومصر في المرتبة الخامسة بإنتاج بلغ 453 ألف برميل، والكونغو 271 ألف برميل، والغابون 223 ألف برميل.

## ارتفاع أسعار النفط بعد إغلاق حقل الشرارة

أفادت وكالة بلومبرغ بارتفاع أسعار النفط بعد الإعلان عن إغلاق حقل الشرارة النفطي في ليبيا. وقالت الوكالة نقلا عن مصادر لم تسمها، أن الشركة المشغلة للحقل اضطرت إلى خفض الإنتاج تدريجياً بعد صدور التعليمات بالتخفيض في 3 أغسطس 2024. وكانت مصادر أكدت لقناة ليبيا الأحرار أن "صدام حفتر"، أصدر أوامره بإغلاق حقل الشرارة النفطي، الذي تشغله شركة ريبسول الإسبانية، وذلك عقب إبلاغه بوجود مذكرة قبض صادرة بحقه أثناء عودته إلى ليبيا من العاصمة الإيطالية روما.

وأدانت حكومة الوحدة الوطنية إغلاق الحقل، معتبرةً إياها محاولة للابتزاز السياسي. كما بحث رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" مع قادة رئاسة الأركان في قوات الغرب الليبي، تداعيات إقفال حقل الشرارة النفطي. وفي الموضوع نفسه، كانت وكالة رويترز للأنباء قد أكدت في وقت متأخر من يوم الثالث من أغسطس، أن المتظاهرين المحليين أغلقوا جزئياً حقل الشرارة، وفق ما نقلته عن اثنين من مهندسي الحقل.

وفي ذات السياق، التقى المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا "ريتشارد نورلاند" رئيس المؤسسة الوطنية للنفط "فرحات بن قدارة"، لمناقشة التوقف الحالي للإنتاج في حقل الشرارة. وقال نورلاند، "إن إنتاج النفط في ليبيا هو شريان حياتها الاقتصادي، وتوقف الإنتاج يضر بجميع الليبيين". وأوضح المبعوث الأمريكي، أن "الولايات المتحدة تؤكد على أهمية

الحفاظ على استقلالية المؤسسة الوطنية للنفط ونزاهتها التكنوقراطية". ويعد حقل الشرارة أكبر الحقول النفطية في ليبيا، حيث يقدر إنتاجه بأكثر من 300 ألف برميل ما يمثل نحو 40 % من إنتاج البلاد يومياً.

### حبس وزير النفط المُكلف بتهم فساد مالي

أعلن مكتب النائب العام حبس وزير النفط المكلف بحكومة الوحدة الوطنية "خليفة رجب عبد الصادق" ومدير شؤون مكتبه، احتياطياً على ذمة التحقيق بتهم فساد مالي. وبحسب ما أفاد المكتب في بلاغ، فقد تقصى نائب النيابة بمكتب النائب العام واقع انحراف المتهمين عن مقتضيات الوظيفة المعهودة إليهما، فاستدلّ المحقق على انتهاجهما سلوكاً لا يتآلف مع الفروض الوظيفية، تمثل في تهديد مسؤول محاسبة الشركات لحمله على اعتماد مستند يجيز التصرف في 457 مليون يورو لفائدة شركة أجنبية بالمخالفة للتشريعات. وبذلك انتهى المحقق إلى حبس المتهمين على ذمة القضية.

## 3. المصرف المركزي

### الكبير يلتقي المبعوث الأمريكي على وقع تهديدات ومساعي لإقالته

يسيطر القلق على أوساط إدارة مصرف ليبيا المركزي، على خلفية وصول تداعيات تأثير التجاذبات السياسية الحاصلة في البلاد إليه، خاصةً الخلافات بين حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب. وكشفت مصادر ليبية متطابقة، عن إبداء موظفين رفيعي المستوى قلقهم إزاء التهديدات التي تلقوها من أطراف مجهولة، مؤكدةً أن اثنين من موظفي

البنك على الأقل توجها إلى النائب العام لطلب التحقيق، مصحوبين بشواهد وأدلة التهديدات، خاصة تسجيلات صوتية من هاتفيهما.

وفيما لا تتصل تلك التهديدات بوظائفهم بل بشخوصهم، إلا أنهم يعتقدون أنها على صلة بما يدور في كواليس الأجهزة السياسية من مساع لوقف محافظ البنك المركزي عن عمله، مستندين في ذلك إلى تحفظهم على قانونية قرار الإيقاف الذي كان يتم التحضير له.

وخلال نهاية الأسبوع الماضي ومطلع الجاري كانت الأوساط السياسية في طرابلس تتحضر لإصدار قرار لتعيين محافظ جديد للبنك المركزي بديلاً عن المحافظ الحالي "الصديق الكبير"، بموجب مرسوم كان من المرتقب أن يصدر عن رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، من منطلق صلاحياته الرئاسية، إلا أن العديد من الاتصالات التي جرت بشكل كثيف محلياً ودولياً حالت دون صدور المرسوم، بحسب مصادر ليبية متطابقة تحدثت للعربي الجديد.

وأوضحت المصادر أن قرار المجلس الرئاسي استند إلى تقارير لمكتب استرداد أموال الدولة الليبية التابعة للمجلس، حول تصرف الصديق الكبير في جزء من أموال وديعة ليبية لدى إحدى الدول الصديقة لليبيا دون غطاء سند قانوني يخوله بالتصرف، كما أن تصرفه يهدد قوة ضمانات استرداد ما تبقى من مبالغ الوديعة لدى تلك الدولة.

ورجح موظف رفيع في المؤسسة الليبية للاستثمار، أن تكون خطوة المجلس الرئاسي جاءت بدفع من حكومة الوحدة الوطنية التي تدور خلافات كبيرة بين رئيسها عبد الحميد الدبيبة ومحافظ البنك المركزي منذ فترة، كاشفاً عن تحرك الحكومة لدى النائب العام بشأن تصرف محافظ البنك المركزي في هذه الوديعة، حيث طالبت الحكومة بالتحقيق في الحادثة، إلا أن طول مسار التحقيق القضائي حدا بمسؤولي الحكومة إلى تحويل الأمر إلى المجلس الرئاسي المتحالف مع الحكومة.

وضمن إجراءات عاجلة تخول المجلس الرئاسي بالتحرك في القضية وإصدار مرسومه بتعيين بديل عن الكبير، تم إرجاع تبعية مكتب استرداد أموال الدولة الليبية من الحكومة

إلى المجلس الرئاسي. إلا أن ذات المصادر أكدت تراجع المنفي عن قراره بعد اعتراض من قبل عضوي المجلس الآخرين، موسى الكوني وعبد الله اللافي، حيث تقتضي قرارات المجلس أن تصدر باجتماع أعضائه، من جانب، ومن جانب آخر لعدم امتلاك المجلس الرئاسي صلاحيات إصدار مراسيم تتعلق بشاغلي المناصب السيادية، ومن بينها البنك المركزي.

وعلى وقع هذه التطورات، ناقش الصديق الكبير في العاصمة التونسية، مع المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا "ريتشارد نورلاند"، التطورات الأخيرة بشأن المصرف المركزي والتهديدات المتزايدة التي تطال أمن المصرف المركزي وسلامة موظفيه وأنظمته. من جهته أكد نورلاند دعم بلاده الكامل لمصرف ليبيا المركزي تجاه تلك التهديدات، والمحافظه على استقرار المصرف المركزي من أجل القيام بالدور المناط به على أكمل وجه. وأضاف المبعوث الأمريكي أن محاولة استبدال قيادة المصرف بالقوة قد تُؤدي إلى فقدان ليبيا الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. وأشار إلى أن النزاعات حول توزيع ثروات ليبيا يجب أن تُحل من خلال مفاوضات شفافة وشاملة، نحو تحقيق ميزانية موحدة تعتمد على التوافق، وفق قوله.

## المركزي ينشر بيان "الإيراد والإنفاق" عن شهر يوليو

أصدر مصرف ليبيا المركزي، في 4 أغسطس 2024، بيانه الشهري للإيراد والإنفاق العام، عن شهر يوليو الماضي من العام الجاري، والّذي يغطي الفترة الممتدة من 01/01/2024 حتى 31/07/2024. وأكد المركزي في باينه، على إستمرار جهوده في تحقيق أعلى معدلات الإفصاح والشفافية عبر العديد من الأدوات المتاحة، بغية إشراك كآفة مؤسسات الدولة والمواطنين في الوعي بواقع الدولة الإقتصادي والمالي.

وأوضح المركزي في بيانه، أن إجمالي الإيرادات بلغت 61.15 مليار دينار ليبي، فيما بلغ إجمالي الإنفاق، 57.56 مليار دينار ليبي. وأكد المصرف أن إيرادات المبيعات النفطية بلغت 51 مليار، وإيرادات الإتاوات النفطية بلغت 8.8 مليار، وإيرادات الضرائب بلغت 395 مليون، والجمارك 129 مليون، وإيرادات الاتصالات بلغت 73 مليون.

وأشار المركزي، إلى أن إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي بلغت 32 مليون، في حين بلغت قيمة بند إيرادات أخرى 721 مليون دينار ليبي. ولفت المركزي إلى أن الإنفاق للباب الأول (المرتبات) بلغ 36.5 مليار، والباب الثاني (النفقات التسييرية) 4 مليار، والباب الثالث (التنمية) 160 مليون، والباب الرابع (الدعم) 9.4 مليار، والباب الخامس (الطوارىء) 0.0. وأضاف المصرف أن إنفاق الترتيبات المالية للمؤسسة الوطنية للنفط بلغ 5 مليار، والترتيبات المالية للشركة العامة لكهرباء بلغ 2.5 مليار.

جدول رقم (1) بيان الايراد والانفاق العام في الفترة من 01 يناير الي 31 يوليو 2024

| | | |
|---|---|---|
| **الايراد العام**<br>**من 01 يناير الي 31 يوليو 2024** | ايراد مبيعات النفط = 51 مليار دينار ليبي | **اجمالي الايراد العام =**<br>**(61.15 مليار دينار ليبي)** |
| | إيرادات الاتاوات النفطية = 8.8 مليار دينار ليبي | |
| | إيرادات الضرائب = 395 مليون دينار ليبي | |
| | إيرادات الجمارك = 129 مليون دينار ليبي | |
| | إيرادات الاتصالات = 73 مليون دينار ليبي | |
| | إيرادات المحروقات في السوق المحلي = 32 مليون دينار ليبي | |
| | بند إيرادات اخري = 721 مليون دينار ليبي | |
| | | |
| **الانفاق العام**<br>**من 01 يناير الي 31 يوليو 2024** | الباب الأول = بند المرتبات = 36.5 مليار دينار ليبي | **اجمالي الانفاق العام =**<br>**(57.56 مليار دينار ليبي)** |
| | الباب الثاني = بند النفقات التسييرية = 4 مليار دينار ليبي | |
| | الباب الثالث = بند التنمية = 160 مليون دينار ليبي | |
| | الباب الرابع = بند الدعم = 9.4 مليار دينار ليبي | |
| | الباب الخامس = بند الطواري = 0.0 | |
| | إنفاق الترتيبات الملية للمؤسسة الوطنية للنفط = 5 مليار دينار ليبي | |
| | إنفاق الترتيبات المالية للشرك العامة للكهرباء = 2.5 مليار دينار ليبي | |

## المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الثاني من شهر أغسطس 2024:

- على الرغم من توقع رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار، موافقة الأمم المتحدة على إدارة أصول المؤسسة البالغة 70 مليار دولار، بحلول نهاية العام الحالي، ولأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمان، لا يبدو أن توقعاته ستصيب؛ فقرارات كهذه لا يمكن أن تُصدر في ظل مرحلة انتقالية يغلب عليها الانقسام السياسي والمؤسساتي. كما أن مثل هذه القرارات لها أبعاد سياسية، ولن تسمح الولايات المتحدة بهذا القرار في إذا ما أسفرت الانتخابات المرتقبة عن نظام حليف لروسيا، في حين من الممكن أن تضغط الولايات المتحدة لتمكين مؤسسة الاستثمار من إدارة الأصول ضمن صفقة في إطار صراعها مع روسيا، واستراتيجية الاحتواء التي شرعت في تطبيقها معها منذ فترة.
- هناك جهود حثيثة لتعظيم الإنتاج النفطي الليبي، حيث شهدت هذه الفترة توقيع شركة تموين الحقول والموانئ النفطية مع مجموعة "ورك مان" التونسية اتفاقية لتعزيز التعاون في قطاع النفط والغاز، كما بحثت المؤسسة الوطنية للنفط مع مسؤولي شركة مليتة زيادة إنتاجها من النفط بنحو 30 ألف برميل يومياً. يُذكر أن ليبيا تصدرت المركز الأول إفريقياً من حيث احتياطيات النفط المثبتة في 2024 بنحو 50 مليار برميل، كما أن ليبيا أكبر منتج للنفط في أفريقيا للعام 2023 بواقع مليون و189 ألف برميل يومياً. ولكن، سيظل الانقسام السياسي والعسكري معطلاً لكل هذه الجهود، وهو ما برز هذه الفترة في إغلاق حقل الشرارة النفطي، أكبر حقول النفط في ليبيا. ولا يتأثير القطاع النفطي فقط بالانقسام الحاصل في البلاد، وإنما أيضاً بالفساد المستشري في هذا القطاع، وليس هناك دليلاً أبرز من التحقيق مع آخر وزيرين للنفط بتهم فساد، سواء السابق محمد عون

أو الحالي خليفة عبد الصادق. إن عدم تحقيق الدولة الليبية لعجز في الإيرادات والنفقات والذي وضحه تقرير المصرف المركزي الشهري، يعود لقطاع النفط. وفي ظل الاقتصاد الليبي الريعي، فإنه إذا لم يتم حل معضلتي الانقسام السياسي والفساد قد يقود ذلك لتراجع الانتاج النفطي وبالتالي حجم التصدير، وهو ما سيقود لعجز نتيجة تفوق النفقات على الإيرادات.

- التجاذبات بين محافظ المصرف المركزي من ناحية ورئيسي المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية من ناحية أخرى، نتيجة رغبة الأخيرين في إقالة الكبير وسط تمسك الأخير بمنصبه، مؤشر على عمق الأزمة المؤسساتية في الدولة الليبية. ويبدو أن لقاء الكبير بالمبعوث الأمريكي الخاص في خضم هذه التوترات كان مؤشراً كافياً لرغبة أمريكية في بقاء الكبير في منصبه، وهو سبب كافي لضمان الكبير للاستمرار في هذا المنصب، في ظل تحكم القوى الدولية والإقليمية في المشهد الليبي على كل المستويات.

## ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

## 1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

### قادربوه يلتقي أعضاء مجلس النواب عن المنطقة الجنوبية

التقى رئيس هيئة الرقابة الإدارية "عبد الله قادربوة " بديوان الهيئة بطرابلس، بعدد من أعضاء مجلس النواب عن المنطقة الجنوبية. وخلال اللقاء، تم مناقشة الأوضاع الجارية بها والأوضاع المعيشية الصعبة التي يعانيها السكان المقيمين بمناطق الجنوب، والصعوبات والمشاكل التي تواجه أداء المسئولين بالقطاعات في معالجة الإشكاليات التي يعانيها المواطنين، من تدني الخدمات الصحية والتعليمية وعدم توفر الخدمات الأساسية.

ومن جهته أشار رئيس الهيئة إلى إهمال وتقصير الحكومات المتعاقبة لمعالجة أوضاع مناطق الجنوب، رغم وقوعها قرب الحقول والموانئ النفطية ومصادر المياه والطاقة وغيرها من المعادن والثروات المعدنية. وأكد في كلمته على إن هيئة الرقابة الإدارية وفق الاختصاصات المناطة بها ستتخذ كل ما من شأنه تقديم كافة الخدمات لمناطق الجنوب، وحلحلة كافة المشاكل والصعوبات. وأشار إلى إنه إجتمع مع مدراء فروع الهيئة بالمنطقة الجنوبية، وقام بمعالجة العديد من الأشكاليات التي تواجه أداءهم في العمل، وحثهم على استعادة هيبة الرقابة الإدارية وإنفاذ القانون.

## عقيلة يسلم حماد اعتماد مشروع الميزانية العامة للدولة

سلم رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، اعتماد مشروع الميزانية العامة للدولة لرئيس الحكومة الليبية المُكلفة من البرلمان "أسامة حماد" للبدء في تنفيذها. جاء ذلك خلال زيارة أجراها عقيلة لديوان رئاسة مجلس الوزراء في مدينة بنغازي، اطلع على مستجدات العمل الحكومي وعلى الأوضاع الخدمية في كافة المناطق والمدن. وتم خلال اللقاء مناقشة آلية تنفيذ الميزانية، لكي تتمكن الحكومة من تقديم الخدمات للمواطنين في مختلف المجالات، بحسب ما أفاد المركز الإعلامي لرئيس مجلس النواب.

هذا وقد حث عقيلة على بذل مزيد من الجهد في اهتمام الحكومة بالزراعة والثروة الحيوانية وقطاع الصحة، ودعم القطاع بالإمكانيات اللازمة لتقديم خدمات الرعاية الطبية والصحية للمواطن، مع عرض التقارير العلمية والطبية الخاصة بانتشار مرض الأورام. بدوره أكد حماد متابعته الدقيقة لقطاع الصحة والعمل على توفير الخدمات اللازمة له، وعلى استعداد الحكومة واهتمامها بكافة القطاعات، وعلى رأسها قطاع التعليم، وذلك لاستقبال العام الدراسي الجديد.

## 2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

### المشري يفوز برئاسة المجلس الأعلى للدولة وتكاله لا يعترف بالنتيجة

عُقدت في 6 أغسطس 2024، انتخابات رئاسة المجلس الأعلى للدولة، ومرت الجولة الأولى من الانتخابات بهدوء وسلام، حيث شهدت تنافس بين خالد المشري ومحمد تكاله وعادل كرموس. وانتقل تكاله والمشري لسباق الجولة الثانية، وفيها انقسم المجلس إلى كتلتين متساويتين تقريباً، حيث حصل المشري على 69 صوت وتكاله على 68 صوت. واعتبر المشري نفسه الرئيس الشرعي بعد رفضه الاعتداد بالورقة التي كتب عليها اسم تكاله من الخلف، باعتبارها تحمل رمزاً وتمييزاً يجعلها باطلة، فيما يصر تكاله على أن كتابة اسمه على ظهر الورقة يعبر عن موقف العضو الناخب وبالتالي هي معتبرة، وعليها تكون النتيجة 69 لكل من المرشحين، هذا وفقا لرأي تكاله. وأقرت اللجنة القانونية بالمجلس بتفوق المشري وبوضعه القانوني، وعدم إمكانية اللجوء لجولة ثالثة وفقاً للوائح الداخلية للمجلس، ففي ردها القانوني، أكدت اللجنة أنها اجتمعت بنصاب مكتمل، ورأت أن الورقة المختلف عليها ملغاة لا يعتد بها في احتساب أصوات الناخبين البالغ 139 صوتا. وأضافت "وعليه يكون توزيع الأصوات على النحو التالي: 68 صوتاً للمترشح تكاله مقابل 69 صوتاً للمشري"، إضافة لورقتين غير محسوبتين، وبذلك يكون المشري الرئيس الجديد لمجلس الدولة.

وبينما أعلن تكاله إحالة الأمر للقضاء وتحديد 20 أغسطس الحالي موعداً لإجراء انتخابات جديدة، قال المشري إن اللجنة القانونية بالمجلس هي المختصة قانوناً بالنظر في مثل هذه الأمور. وبعد رفض مقترح تكاله وأنصاره للذهاب إلى جولة ثالثة من الانتخابات، طرح بديلاً وهو إحالة النزاع إلى المحكمة العليا، وقد قوبل هذا البديل بالرفض أيضا من قبل

المشري، إلا أن الوساطة بينهما تغلب هذا المقترح، وهو ما قد يقبل به المشري ومؤيدوه، بحسب بعض المصادر المطلعة، دون أن يصدر عن المشري أي شيء بهذا الخصوص.

وفي 12 أغسطس، توجه خالد المشري لمقر مجلس الدولة، ومن هناك وجه المشري كلمته التي قال فيها: "أن اللجنة القانونية بالمجلس الأعلى للدولة فصلت في الجدل القانوني المتعلق بالورقة الباطلة وهي الجهة المختصة، داعياً تكاله إذا كان لديه أي إعتراض على هذا الأمر يمكنه الالتجاء للقضاء. مضيفاً أنه إذا أقر له القضاء بأي حقوق فلا مانع من إعادة الانتخابات، مؤكداً أن مباشرة عمله بمقر المجلس هو لغرض استكمال الاستحقاقات الانتخابية والانطلاق بالمجلس الأعلى للدولة إلى مهامه المنوطة به.

وأضاف "ستكون لنا جلسات تشاورية عاجلة مع كل أعضاء المجلس وجلسة تشاورية عامة للمجلس ثم بعد ذلك إستكمال انتخابات أعضاء هيئة الرئاسة"، مؤكداً أنه سيعمل على إنهاء أي خلافات داخل المجلس الأعلى للدولة. وقال المشري إن وحدة المجلس هو وحدة للعاصمة طرابلس وللمنطقة الغربية بشكل عام، تمهيداً لوحدة وطنية جامعة شاملة لكامل القطر الليبي، والذهاب إلى الانتخابات تحقق أسمى معاني الوحدة الوطنية.

ورداً على التطور الأخير، رفض محمد تكاله ما سماه " السيطرة على مقر المجلس"، واعتبره استخفافاً بأصوات ورغبة عدد لا يستهان به من الأعضاء، وفق قوله. وقال تكاله في بيان له، إن هذا الأسلوب لا يمت إلى الديمقراطية بصلة، وقد يهدد تماسك المجلس وعمله في المرحلة القادمة. وأضاف تكاله أنه بالرغم من معرفتهم بأن تلك الورقة صحيحة، إلا أنهم رضيوا بأحد الحلول التي ترفع الحرج عن الجميع، إما بالاحتكام إلى رأي المحكمة العليا، معتبرا أنها الفصل في كل الأحكام القضائية كونها أعلى جهة قانونية، أو بجولة ثالثة تحدد من الرئيس الفعلي. واستنكر تكاله ما وصفه بإدخال جهات من خارج المجلس والتدخل في شؤونه وفرض أمر واقع بمنطق "البلطجة" على حد تعبيره، مؤكداً أنه سيقبل بالنتيجة التي يسهم الأعضاء في رسمها.

وعلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على نتائج الانتخابات. وقالت في بيان، في 9 أغسطس، إنها تابعت عن كثب الجدل الدائر حول نتائج انتخاب رئيس المجلس الأعلى للدولة، وقد أخذت البعثة علماً بمواقف المرشحين للرئاسة. وفي حين أكدت البعثة أن هذه "مسألة داخلية يتعين على المجلس الأعلى للدولة حلها "، فإنها حثت جميع الأطراف على التحلي بروح المسؤولية للتوصل إلى حل، وإنهاء هذه الأزمة في أقرب وقت ممكن. ورأت أنه يتوجب على الأطراف المعنية أن تسعى جاهدة للحفاظ على وحدة وتماسك المجلس، وأن تضع مصلحة ليبيا في المقام الأول.

## استمرار الجهود الدولية والإقليمية لفك الجمود السياسي الليبي

ولم تكن زيارة وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان" إلى مصر في يومي 4 و5 أغسطس 2024 زيارة عادية، بل حملت في طياتها ملفات مهمة، كان من أبرزها الملف الليبي. فقد أكد وزير الخارجية المصري "بدر عبد العاطي"، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره التركي، أن نجاح مصر وتركيا في تحقيق الأمن والاستقرار بليبيا يعد نموذجا يحتذى به لحل الخلافات بالمنطقة. من جانبه، قال فيدان إن المنطقة تشهد طوقاً من النيران، مجدداً دعم بلاده لوحدة واستقرار ليبيا ولإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وأكد عبد العاطي وجود توافق تام مع نظيره التركي على عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بليبيا في أسرع وقت ممكن وبشكل متزامن، مشدداً على تطلع مصر إلى خروج القوات الأجنبية من الأراضي الليبية.

وفي 6 أغسطس، استقبل النائبان بالمجلس الرئاسي "موسى الكوني" و"عبد الله اللافي"، المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا "ريتشارد نورلاند"، لبحث مستجدات العملية السياسية في ليبيا. وأكد النائبان خلال الاجتماع على أهمية تظافر الجهود المحلية والدولية المعنية

بالشأن الليبي، لإعداد مشروع سياسي فاعل يعالج حالة الانسداد السياسي، ويدفع بإتجاه حل العملية السياسية، ويمهد الطريق لإنجاز الاستحقاقات الانتخابية، التي يتطلع إليها الشعب الليبي. من جهته أكد المبعوث على دعم الولايات المتحدة الكامل لإنجاح ملف المصالحة، من أجل إعادة الاستقرار والسلام الدائم للبلاد.

وفي نفس اليوم، استقبل رئيس مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات "عماد السايح" ريتشارد نورلاند، في ديوان مجلس المفوضية بطرابلس. وتأتي زيارة المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا، في إطار دعم الانتخابات، حيث ناقش الطرفان خلال اللقاء الإجراءات المتعلقة بالتحضير لانتخابات المجالس البلدية .

وفي 7 أغسطس، التقى رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح " المبعوث الأمريكي الخاص. وبحث اللقاء، الذي عُقد بمقر ديوان مجلس النواب في مدينة بنغازي، مستجدات الأوضاع في ليبيا، وسبل إنهاء الأزمة الراهنة. كما تناول اللقاء انتخابات رئاسة مجلس الدولة، حيث تم التأكيد على الالتزام بما ينص عليه القانون في هذا الشأن.

وفي نفس اليوم، التقى النائب بالمجلس الرئاسي "موسى الكوني" السفير الألماني لدى ليبيا "رالف طراف". وأكد السفير الألماني على ضرورة أن تكون الدول المهتمة بالشأن الليبي أكثر جدية بتوحيد جهودها، لوضع خارطة طريق قابلة للتنفيذ، تهدف لتحقيق الاستقرار للوصول للاستحقاق الانتخابي. وفي 8 أغسطس، استقبل وزير الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور"، بديوان الوزارة في طرابلس، المبعوث الأمريكي. وناقش اللقاء عدداً من الملفات، أبرزها تطورات الأوضاع السياسية على الساحتين المحلية والدولية. كما تم التطرق إلى ملفات التعاون بين البلدين، وجهود الدفع بالعملية السياسية قدماً في ليبيا.

وفي نفس اليوم، التقى رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" بالسفير نورلاند، حيث تبادلا الآراء حول التطورات السياسية والتعاون الأمني الثنائي بين البلدين، وأكدا على ضرورة

إعادة بناء الاستقرار في المنطقة، واستعادة الزخم لعملية سياسية ذات مصداقية ومقبولة على نطاق واسع.

وفي 10 أغسطس، وجه وزير خارجية الكونغو برازافيل "جان كلود جاكوسو" لموسى الكوني، للمشاركة في مؤتمر مرتقب يجمع كافة الأطراف الليبية لدعم المصالحة والعدالة الانتقالية في ليبيا. جاء ذلك خلال استقبال الكوني بمقر المجلس في طرابلس، للوزير الذي ترأس بلاده اللجنة رفيعة المستوى من الوفد الأفريقي بشأن ليبيا.

وفي 11 أغسطس، استقبل "عيسى عبد المجيد" وزير الشؤون الإفريقية بالحكومة المكلفة من مجلس النواب "جان كلود غاكوسو"، الذي يشغل أيضًا منصب مبعوث رئيس اللجنة الرباعية المشكلة من الاتحاد الإفريقي بمدينة بنغازي. وركزت المباحثات على ملف المصالحة في ليبيا، الذي يرعاه الاتحاد الأفريقي وتستضيف عاصمة الكونغو برازافيل جلساته.

وفي 12 أغسطس، استقبل النائب بالمجلس الرئاسي "عبد الله اللافي"، السفير الألماني، بمناسبة استلام مهام عمله من العاصمة طرابلس. وخلال اللقاء، أكد السفير على استعداد بلاده لتقديم كل الدعم لإنجاح العملية السياسية، وتحقيق تطلعات الشعب الليبي، بإجراء الاستحقاقات الانتخابية، والوصول للاستقرار والسلام الدائمين.

وفي نفس اليوم، التقى عبد الله اللافي سفير دولة قطر لدى ليبيا "خالد الدوسري". وتركز اللقاء على مستجدات ملف المصالحة الوطنية، وعمل اللجنة التحضيرية للمصالحة، وسبل تحقيق تقدم في المسار بقيادة ليبية وطنية. وشدد اللافي، على ضرورة تكاثف الجهود المحلية والدولية، لإطلاق مشروع سياسي محكم، ينهي حالة الركود السياسي، ويمهد الطريق نحو الانتخابات.

وفي نفس اليوم أيضاً، بحث وزير الخارجية التونسي "نبيل عمار"، عددا من القضايا مع السفير "ريتشارد نورلاند"، المسار السياسي في ليبيا، حيث أكد الوزير عمار على موقف

تونس الثابت حول ضرورة أن يكون الحل "ليبياً ليبياً" في إطار من التوافق وقيادة ليبية برعاية منظمة الأمم المتحدة. وعبر المبعوث الأمريكي عن الاستعداد للتنسيق مع تونس من أجل الدفع في اتجاه الوصول إلى تسوية سياسية مبنية على الحوار والتفاوض.

وفي 14 أغسطس، قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، خلال استقباله بديوان رئاسة الوزراء في طرابلس، القائمة بأعمال المبعوث الأممي "ستيفاني خوري"، إن حكومته تستمد شرعيتها من الاتفاق السياسي المضمن في الإعلان الدستوري، وتلتزم بمخرجاته التي نصت على أن تُنهي الحكومة مهامها بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتُنهي المرحلة الانتقالية. من جهتها، شدد خوري على ضرورة تضافر الجهود للحفاظ على الاستقرار، والدفع بالعملية السياسية قُدما، ورسم مسار واضح ومتوافق عليه نحو الانتخابات الوطنية في ظل حكومة موحدة.

وأخيراً في 15 أغسطس، التقى المبعوث الأمريكي الخاص، بالعاصمة التونسية، سفيرة الاتحاد الأفريقي لدى ليبيا " وحيدة العياري ". وخلال اللقاء أكد المبعوث الأمريكي على أن بلاده ستواصل العمل مع الاتحاد الأفريقي والمجلس الرئاسي لدعم الأطراف الليبية المشاركة في جهود المصالحة الوطنية. مضيفاً أن المناخ السياسي الحالي يدفع للمضي قدمًا في عملية مصالحة وطنية شاملة، ستوفر الأساس للاستقرار الدائم في ليبيا.

## مجلس النواب يصوت على إنهاء ولاية حكومة الدبيبة

صوت مجلس النواب، في 13 أغسطس 2024، على إنهاء ولاية حكومة الدبيبة واعتبار حكومة حماد هي الحكومة الشرعية حتى اختيار حكومة موحدة، وسحب صفقة القائد الأعلى للجيش من المجلس الرئاسي. جاء ذلك خلال جلسة مجلس النواب

بمدينة بنغازي، وأكد رئيس مجلس النواب " عقيلة صالح " أن " القائد الأعلى للجيش هو مجلس النواب كما جاء في الإعلان الدستوري".

وقال صالح في كلمة له، إنه لا يجد غير تقسيم الثروة بين الأقاليم حلاً للأزمة في ليبيا ينهي حالة الاشتباك. كما أكد صالح على أن المرحلة التمهيدية التي جاءت بالمجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية انتهت بانتهاء المدد المحددة لها، داعياً إلى العمل على المصالحة وبناء سلطة تحقق الحكم المحلي وإنهاء المركزية وتسمية المحافظات. وأشار صالح إلى أن السلطة التنفيذية التي جاء بها التفاق السياسي لم تحقق أي شيء جاء في الاتفاق، والتي منها تهيئة الأوضاع للانتخابات، مضيفا أن هناك مجموعة تريد بقاء الوضع على ماهو عليه.

وأوضح صالح أنه اتفق مع رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" ورئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله" بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، على تشكيل حكومة موحدة، لكن تكاله اعتذر عن عدم حضور اجتماع ثانٍ لوضع آلية تشكيل الحكومة بحجة أنه لم يشارك في إعداد الميزانية. وتابع صالح أنه لا يوجد نص يلزم مجلس النواب بمشاركة في إعداد قانون الميزانية، وأنه لم يسبق أن شارك المجلس الأعلى في إعداد وإقرار الميزانية منذ العمل بالاتفاق السياسي، معتبراً أن المقصود من غياب تكاله هو تعطيل الوصول إلى حكومة موحدة، وفق قوله.

وقال النائب بالمجلس الرئاسي "عبد الله اللافي"، إن شرعية السلطات والمؤسسات السياسية الموجودة في المشهد تستمد شرعيتها من اتفاق جنيف، وإن أي تعديل يطالها يتطلب العودة لنصوصه وخارطة الطريق المضافة. واعتبر اللافي أن ما يُتخذ من خطوات تخالف مواد ونصوص الاتفاق هي والعدم سواء. من جهتها اعتبرت حكومة الوحدة الوطنية أن ما صدر من قرارات حول سحب الثقة من الحكومة بأنه رأي سياسي غير ملزم. وأكدت الحكومة الوحدة أنها تستمد شرعيتها من الاتفاق السياسي المضمن في الإعلان الدستوري،

والتزامها بمخرجاته التي تنص على انتهاء مهام الحكومة بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

أما خالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة، فوجه خطاباً لعقيلة صالح، وصف فيه سحب صفة القائد الأعلى للجيش من المجلس الرئاسي بـ "الإجراء الباطل". وخلال بيانه، أكد تكاله أن " السلطة التنفيذية هي المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، والقائد الأعلى للجيش الليبي هو المجلس الرئاسي"، وفقاً لاتفاق جنيف.

في المقابل، رحب قائد قوات الشرق الليبي "خليفة حفتر"، بقرار مجلس النواب، كما شدد حفتر على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وصولاً إلى مرحلة الاستقرار الدائم. وكذلك رحبت الحكومة المكلفة من مجلس النواب، في بيان لها، بقرارات المجلس الذي أعلن تجديد الثقة لها. ودعت حكومة حماد السلطات القضائية، بما في ذلك المجلس الأعلى للقضاء ومكتب النائب العام، إلى تنفيذ قرارات مجلس النواب، مطالبةً الدول والمنظمات الإقليمية والدولية بالانخراط مع هذه القرارات واحترام إرادته ودعم مؤسساته الشرعية. وحثت حكومة حماد سفارات الدول الأجنبية وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية على احترام قرارات مجلس النواب والامتناع عن أي عمل ينتهك الشرعية الليبية، مؤكدةً التزامها بكافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية.

## المزوغي والغويل يقدمان أوراق ترشحهما لمنصب رئيس الحكومة الموحدة

قدم المرشح الرئاسي "محمد المزوغي"، رسمياً، أوراق ترشحه لمجلس النواب لتولي منصب رئيس الحكومة الليبية الموحدة. وأودع المزوغي أوراق ترشحه متضمنة بتزكيات أعضاء المجلس الأعلى للدولة وأعضاء مجلس النواب، وفقا لما تقتضيه اشتراطات الترشح.

كما قدم "سلامة الغويل" أيضاً ملف ترشحه لرئاسة الحكومة إلى مجلس النواب. وقال فريق المرشح لرئاسة الحكومة، إن هذه الخطوة تعتبر تطورًا هامًا في المشهد السياسي الليبي، حيث يهدف الغويل من خلال ترشحه إلى إنهاء الانقسام السياسي، وتوحيد المؤسسات الحكومية، والوصول إلى الانتخابات المنتظرة، وذلك في مسعى لقيادة البلاد نحو مرحلة من الاستقرار والتنمية.

## مفوضية الانتخابات تعلن بدء قبول طلبات الترشح لعضوية المجالس البلدية

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات، في 14 أغسطس 2024، بدءها قبول طلبات الترشح الأحد المقبل، وانتهاء مرحلة تسجيل الناخبين والاعتراضات والطعون. وقالت المفوضية في بيان لها، إنها بدأت في مرحلة توزيع " بطاقة ناخب " على المسجلين في انتخابات المجالس البلدية. وأشارت المفوضية إلى أن البطاقة الصادرة لانتخابات المجالس البلدية جديدة بالكامل، وليس لها علاقة ببطاقة انتخابات 2021. وطالبت المفوضية من

الراغبين في الترشح بالاطلاع على دليل الترشح الصادر عنها، والتأكد من صحة المستندات المقدمة للجان قبول الطلبات في نطاق المجالس المستهدفة بالعملية الانتخابية. وأكدت المفوضية أنها ستتعاون مع مؤسسات الدولة ببعض المستندات المطلوبة لمطابقتها، وستستبعد أي طلب لم تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية.

## المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الأول من شهر أغسطس 2024:

- هناك ملاحظتان حول كلمة المشري، الأولى أنه فتح الطريق وأعطى إشارة لإمكانية التوصل لحل وسط، عبر اللجوء للقضاء، وإعلانه الالتزام بأحكامه، وبذلك يتفق المشري مع تكاله في اللجوء للقضاء، وهو ما سيكون حلاً مناسبا لتجاوز الأزمة، لكن هذا لا يعني أن ما سيصدر عن المحكمة سيكون محل توافق، بل قد يفتح باباً جديداً للتوتر بين الطرفين. الملاحظة الثانية هو حديثة عن وحدة المجلس الأعلى للدولة كخطوة حتمية لوحدة المنطقة الغربية هو مؤشر سلبي يعبر عن تجذر حالة الانقسام السياسي في ليبيا، والتعامل معه كحالة طبيعية، إذ أن المجلس من المفروض أن يكون ممثلاً لكامل الدولة الليبية وليس الغرب فقط.
- إن النزاع وانقسام المجلس إلى كتلتين متساويتين في العدد يشير بوضوح إلى التطور الذي وقع في الأعلى للدولة واتجاهه إلى حالة مأزومة، من أبرز تمظهراتها فقدانه الثقل السياسي وسلبه خاصية وقوة تمثيل الجبهة الغربية التي تتنازع مع كتلة الشرق حول المسار السياسي والتسوية السياسية. فـ تكاله

وأنصاره في المجلس يتحفظون على خطة البرلمان بخصوص القاعدة الدستورية والأساس القانوني للانتخابات، ويرفضون التغيير الحكومي، وهو المطلب الرئيسي للنواب، حتى يتم إعادة النظر في المسار التشريعي الخاص بالانتخابات.

في المقابل، فإن المشري ومؤيديه يقرون بالأساس الدستوري والقانوني الذي اعتمده البرلمان، ويدفعون باتجاه إسقاط حكومة الوحدة الداعمة لـ تكاله. وبالتالي، فإن التدافع الحالي حول نتيجة انتخابات المجلس الأعلى للدولة، لا يقتصر على الرغبة الشخصية الجامحة في تولي المنصب والتمتع بميزاته، بل أيضاً يعبر عن خلاف سياسي عميق داخل المجلس الذي كان يمثل الواجهة والمظلة السياسية للجبهة الغربية في مواجهتها لجبهة الشرق. بل إن استمرار الأعلى للدولة كرمانة ميزان في المعادلة السياسية بات غير مضمون، ومن المحتمل أن يفتح النزاع بين كتلتيه باب الصراع داخل الجبهة الغربية، التي هي بالأساس هشة ولدى مكوناتها العسكرية والأمنية مرونة عالية للاستجابة للصدام.

- الضعف الذي يعتري مواقف وأداء تكاله، لا يعني أن الكفة سترجح لصالح المشري، ذلك أن خلف تكاله مكونات وقوى لا تقل صلابة عن أنصار المشري، وقد نشهد حالة جديدة من التأزيم في العملية السياسية تعزز من الخيارات والبدائل الأخرى كاللجوء إلى السلاح أو تكريس حالة الانقسام والتقسيم الراهنة. وصحيح أن الأزمة التي يواجهها الأعلى للدولة اليوم يمكن أن تكون فرصة لتمرير مقاربة أو خطة جديدة ترعاها البعثة الأممية وتدعمها الأطراف الدولية، وهذا راجح بالنظر إلى التقارب بين أنقرة والقاهرة والتطور في

مواقفهما تجاه الملف الليبي، غير أن حالة عدم التوازن بين الأطراف المحلية المتنازعة قد تحول الفرصة، وما قد ينبني عليها من حلول، إلى أزمة جديدة مؤجلة.

وبشكل أوضح، قد تجد جبهة الشرق في نزاع المجلس الأعلى وانقسامه، ورقة رابحة في التدافع السياسي لأجل تقوية موقفها التفاوضي وتعظيم مكاسبها، وهذا قد يعزز من الخلل في العملية السياسية والمسار السياسي ويعرقل وقوع تسوية شاملة وعادلة.

## رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

### 1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

**في أول زيارة خارجية له.. حماد يزور القاهرة ويلتقي مدبولي والدبيبة يعترض**

استقبل رئيس الوزراء المصري "مصطفى مدبولي" رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب "أسامة حماد"، في 11 أغسطس 2024، في أول زيارة رسمية خارجية له بصفته رئيساً لحكومة ليبية، رفقة مدير صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا " بلقاسم حفتر "، ورئيس لجنة الإعمار والاستقرار "حاتم العريبي"،

في محافظة مطروح، لبحث دور الشركات المصرية في إعادة إعمار ليبيا. ورأى متابعون أن زيارة حماد بمثابة اعتراف مصري بحكومته، التي لا تحظى بذلك دولياً منذ تشكيلها في مارس 2022.

وقال مكتب الإعلام لحكومة البرلمان، إن حماد ومدبولي بحثا في التعاون في عدد من الملفات، من بينها تأمين الحدود، والإعمار والتنمية، مشيراً إلى أنه سيتم تفعيل عدد من الاتفاقيات، وتشكيل لجان وزارية من الدولتين للإشراف عليها. وأكد بلقاسم حفتر خلال الزيارة، على رغبة الدولة الليبية بالمزيد من الشركات المصرية المختصة في إعادة الإعمار، والتوسع في المشاريع الخدمية والتنموية في أنحاء البلاد كافة، مؤكداً على أهمية تسهيل حركة دخول البضائع عبر المنفذ البري بين الدوليتين.

وتعليقاً على الزيارة، أعربت وزارة الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية عن استيائها الشديد ورفضها القاطع للخطوة الدبلوماسية التي اتخذتها الحكومة المصرية، باستقبالها " أجساما موازية لا تحظى بأي اعتراف دولي "، وفق تعبيرها. ووصف البيان هذه الخطوة بأنها خروج عن وحدة الموقف الدولي الرافض لعودة البلاد إلى حالة الانقسام والاحتراب، مؤكداً أنها تتنافى مع الدور المصري والعربي والإقليمي المنتظر في دعم وحدة ليبيا واستقرارها.

وشددت حكومة الوحدة في بيانها، على أنها منذ بداية عملها سعت جاهدة إلى تجاوز حالة الاستقطاب الدولي والتعامل بتوازن مع جميع الدول ذات الصلة بالملف الليبي، وخاصة مع مصر.

وأكد البيان أن الشعب الليبي لن يقبل بالعودة مرة أخرى إلى زمن الحكومات الموازية والمحاور الإقليمية والدولية التي أدت بليبيا لأن تكون ساحة خلفية لمعارك وحروب ذات بعد دولي وإقليمي، محملةً الحكومة المصرية المسؤولية الأخلاقية والسياسية. وختم البيان بتأكيد وزارة الخارجية على أن احترام سيادة الدول وحسن الجوار ودعم وحدتها ومؤسساتها الشرعية، هي مبادئ ثابتة لبناء علاقات وطيدة بين الدول والحكومات.

واستمراراً لردود فعلها على هذا اللقاء، أبلغت حكومة الوحدة مسؤولين بالمخابرات المصرية ضمن العاملين في السفارة بطرابلس بمغادرة الأراضي الليبية فوراً. وقالت مصادر ليبية مقربة من وزارة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية، إن الدبيبة استدعى السفير المصري لدى ليبيا وسلّمه مذكرة احتجاج رسمية للحكومة المصرية، لاستقبالها أسامة حماد. وقد أعربت وزارة الخارجية بحكومة حماد عن استغرابها من بيان حكومة الوحدة الوطنية، واصفةً إياها بمخالفة القوانين والقرارات الصادرة عن مجلس النواب. وأعربت خارجية حماد عن تقديرها لما وصفته موقف مصر الداعم للعلاقات الثنائية بين البلدين، مشيدة بالاستقبال الرسمي لرئيسها أسامة حماد والوفد المرافق له.

ووصفت خارجية حماد الأوضاع الأمنية في طرابلس بـ "غير المستقرة"، داعيةً جميع الدول إلى نقل سفاراتها إلى مدينة بنغازي، التي وصفتها بالمنطقة " الآمنة والمستقرة ". الرابط كما استنكر رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، طلب حكومة الوحدة من مسؤولين بالمخابرات المصرية في السفارة بطرابلس بمغادرة الأراضي الليبية. وقال صالح في بيان مقتضب، إن ما صدر من تصرفات "غير مسؤولة" من الحكومة " منتهية الولاية " ضد مصر لا تمثل الشعب الليبي، لما تربطه من علاقات لن يعكر صفوها أي محاولات خلافات.

## الباعور يبحث مع سفراء كوريا الجنوبية وألمانيا وإيطاليا تعزيز العلاقات

بحث المكلف بوزارة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية " الطاهر الباعور "، في 7 أغسطس 2024، مع سفير كوريا الجنوبية لدى ليبيا "جانغ جيهاك"، خلال اللقاء الذي عقد بمقر الوزارة في العاصمة طرابلس، سبل تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين البلدين في شتى القطاعات، خاصةً الاقتصاد والصحة والتعليم، بما يخدم المصلحة المشتركة. وفي 12 أغسطس، استقبل الطاهر الباعور،

"محمد فياضي"، وذلك لتقديم نسخة من أوراق اعتماده كممثلاً جديداً لمكتب الأمم المتحدة للطفولة "اليونسيف" وسفيراً لألمانيا لدى ليبيا. وتم خلال اللقاء مناقشة سبل التعاون والتنسيق وتكثيف الجهود بين الجانبين في عدد من الملفات.

وفي 14 أغسطس، استقبل الطاهر الباعور، بديوان الوزارة في طرابلس، سفير إيطاليا لدى ليبيا "جيانلوكا ألبريني". وتم خلال اللقاء مناقشة عدد من المواضيع في المجالات السياسية والاقتصادية، وجدد الجانبان التزامهما بتكثيف التشاور وتعزيز التعاون بما يتناسب مع المصالح المشتركة.

## المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الأول من شهر أغسطس 2024:

هناك بعدين يمكن التركيز عليهما في زيارة حماد وما رتبته من توترات:

- **الأول سياسي**، وهو أنه على ما يبدو أن زيارة حماد للقاهرة، بعد زيارة مماثلة من خصمه الدبيبة، مؤشراً على فشل زيارة الدبيبة الأخيرة للقاهرة في تحقيق أهدافها، وعلى تصعيد جديد من القاهرة ضد الدبيبة، وتعبيراً عن استمرار موقفها الرافض لاستمرار حكومة الدبيبة. خاصةً وأن الدبيبة وحكومته دائما ما تحتكر التمثيل الليبي في الخارج في الزيارات والمؤتمرات، وبذلك تعد هذه الزيارة سابقة جديدة من نوعها. والملاحظ أن هذه الزيارة وما تلاها من توتر يأتي في ظل تصعيد عسكري داخلي بين قوات الشرق والغرب الليبيين.
- **البعد الثاني اقتصادي**، وهو أن هذا التوتر يضر الطرفين، إذ أنه وإلى جانب شركات المقاولات المصرية العاملة في شرق ليبيا، يتولّى الائتلاف المكون من أوراسكوم وحسن علام ورواد الهندسة الحديثة، تنفيذ مشاريع كبيرة في العاصمة طرابلس، من بينها مشروع الطريق الدائري الثالث، الذي تبلغ تكلفة تنفيذه 4.263 مليار دينار (الدولار يساوي 4.84 دينار في السوق الرسمية)، بالإضافة إلى تنفيذ

مشروع طريق غات – أوباري جنوب غربي ليبيا. فهل ينعكس التوتر على مسار هذه المشاريع، أم أنها ستكون مجرد توتر عابر وينتهي دون إجراءات تصعيدية جديدة.

## خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

### 1. شخصية العدد

### محمود المنتصر.. أول رئيس وزراء ليبي بعد الاستقلال

محمود المنتصر، ولد في العجيلات، في الثامن من أغسطس 1903. وكُلف برئاسة أول حكومة في العهد الملكي سنة 1952. نال قسطاً من التعليم في طرابلس، ثم أكمله في جامعة روما. شغل قبل استقلال ليبيا منصب مدير الأوقاف ونائب رئيس الغرفة التجارية. واختير أحد ممثلي طرابلس في الجمعية الوطنية التأسيسية، التي وضعت الدستور في 25 نوفمبر 1950.

وفي مارس 1951، كُلف بتشكيل حكومة (ولاية) طرابلس، ولكن قبل نهاية الشهر كلف بتشكيل الحكومة الاتحادية المؤقتة للدولة الليبية. ثم في أصعب أوقات ليبيا عين رئيسا لأول حكومة بعد الاستقلال، وكان على حكومته وضع أسس لدولة جديدة تعد من أفقر دول العالم، فالموارد الاقتصادية والبشرية قليلة للغاية، والجوع والعوز يعبثان بطول البلاد وعرضها.

حاول الحصول على قرض من العراق أو مصر، باعتبارهما الدولتين الوحيدتين في العالم العربي القادرتين على توفير هذا القرض بسبب إمكاناتهما الاقتصادية، ولكن صراعات ما

بعد الحرب العالمية الثانية حالت دون ذلك. ودخل في مفاوضات مع بريطانيا وأمريكا لتأجير القواعد التي كانت لهما في ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية، والتي لم يكن لليبيا، في ذلك الوقت، القدرة على إجلائها. فوقع معاهدة مع بريطانيا حصل منها على ما يقارب ثلاثة ملايين جنيه، هي التي أسس بها أول ميزانية للدولة الوليدة، فأنقذها من الفشل.

استقال من رئاسة الحكومة في أبريل 1954، ولأن الملك كان يثق في ولائه عينه مستشاراً له ثم أوفده سفيراً في بريطانيا وإيطاليا. ثم كُلف بتشكيل الحكومة مرة أخرى في يناير 1964، واستطاع إخراج البلاد من أزمة أحداث الطلبة.

وعند استدعائه لتشكيل الحكومة للمرة الثانية، تزامن وقتها إلقاء الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" خطاباً بمناسبة الذكرى لقيام دولة الوحدة مع سوريا. وتعرض فيه للقواعد الأجنبية في ليبيا، وفُسر وقتها أنه هجوم على حكومة المنتصر الجديدة.

وفي مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في الاسكندرية، استدعاه عبد الناصر لاستقبال خاص في قصر رأس التين. وعند عودته من المقابلة، صرح بأن الرئيس عبد الناصر استقبله منفرداً بترحيب خاص مستفسرًا عن صحته، وقال له: " لقد حرصت على مقابلتك حال وصولك لأني أريد توضيح بعض الأمور، لقد سمعت أن البعض أساء تفسير الخطبة التي ألقيتها بعد تأليفك لحكومتك الثانية، ومهاجمتي للقواعد العسكرية البريطانية، بأنها موجة ضدك شخصياً، وهذا ليس صحيحاً على الإطلاق، فأنا لم أتمكن من الاجتماع بك في الماضي، ولا أحمل أي شيء ضدك، بل أقدر جهودك وعملك في بناء الدولة الليبية".

استقال المنتصر من الحكومة في مارس 1965، بسبب حالته الصحية، وعُين رئيساً للديوان الملكي. وظل كذلك إلى أن سُجن بعد سقوط الملكية في مطلع سبتمبر 1969، وتدهورت صحته، وأُهمل علاجه إلى أن توفى في طرابلس في 28 سبتمبر 1970.

## 2. مقال العدد

### الجزائر: حفتر في الجوار.. عثمان لحياني

فهم خليفة حفتر أن الدخول إلى طرابلس لا ممر له إلا الجنوب، لكن هذا الجنوب عصي ورماله متحركة، والسبيل إليه مضنٍ، ناهيك عن أن دولاً بعينها، كالجزائر على وجه الخصوص، ليست في وارد القبول بأن يُفرض عليها أمر واقع، يغيّر من مقتضيات أمنها القومي، ويضع على جوارها من يحمل أجندة لا ترتاح لها الجزائر. فقد سبق أن حاولت الحكومة الانتقالية في مالي ذلك قبل فترة قصيرة، لكنها فشلت على نحو فادح.

سبق لحفتر أن حاول السيطرة على طرابلس مرتين، عام 2015 في الحرب بين قوات " فجر ليبيا " التابعة لحكومة طرابلس، وقوات " الكرامة " الموالية لحفتر، انتهت بخروج قوات الأخير من طرابلس. بعد ذلك بأربع سنوات، في إبريل 2019، أطلق حفتر حملته الثانية على طرابلس، والتي انتهت بالفشل مجدداً. كان ذلك كافياً ليعيد حفتر والأطراف الراعية له حساباتهم، بأن الجنوب مرتكز أساس بالنسبة لطرابلس، وأن الدخول إليها لن يحدث قبل تحييد الجنوب، ليس فقط على افتراض أنه يمثل خط إسناد جزائرياً لطرابلس، ولكن أيضاً للاعتقاد أنه منطقة رخوة، لذلك توجه حفتر هذه المرة إلى الجنوب رأساً.

الشك في السياسة أصل، وفي الحرب عقيدة، لذلك يمكن ملاحظة أن حفتر، ومثلما حاول استغلال فترة الحراك الشعبي في الجزائر ربيع 2019 لغزو طرابلس، فليس هناك شك في أن حفتر قرأ في الانتخابات الرئاسية الجزائرية بداية سبتمبر المقبل، توقيتاً مناسباً لإطلاق حملته إلى الجنوب المحاذي للحدود مع الجزائر، على اعتبار أن القيادة الجزائرية قد تكون

مشغولة بمجريات الانتخابات. وهذا مناخ يوفر له -بحساباته- ظروفاً مناسبة لإنجاز السيطرة على الجنوب، جغرافياً وحدوداً ونفطاً.

الطاقة والمعابر التجارية هنا، جزء حيوي من القصة، إن لم تكن هي القصة كلها، فالسيطرة على الجنوب تعني السيطرة على حوض غدامس الغني بالغاز، ثم على مسالك التجارة بين ليبيا مع النيجر وتونس، ومع الجزائر بدرجة أكبر.

لا تطمئن الجزائر بأي حال من الأحوال لتمركز قوات حفتر قرب حدودها في الجنوب الشرقي، ليس فقط لاعتبارات تخص الخلاف في المواقف ورفضها الحل العسكري للأزمة الليبية، ولكن لأن الأطراف الراعية لحفتر مشروعاً سياسياً، غريبة عن جغرافيا المنطقة ولا تخفي عداءها للجزائر، وهي شريكة -ليس بالصدفة- في كل توتر إقليمي يحيط بالجزائر، وهي بحد ذاتها أدوات وظيفية لمشروع خلخلة كبير يستهدف إعادة هيكلة المنطقة على نحو يتيح تقاسم مواردها لصالح القوى المهيمنة، ولاعتبارات أمنها الحيوي، بحيث لن تغامر بوضع أمن منشآتها الحيوية القريبة من الحدود مع ليبيا (تعرضت منشأة الغاز تيقنتورين لهجوم انطلاقاً من ليبيا في يناير 2013)، تحت رحمة حفتر ورعاته.

بالنسبة للجزائريين، يمكن الآن بوضوح فهم الدواعي التي دفعت السلطة إلى تسبيق الانتخابات الرئاسية عن موعدها (كانت مقررة في ديسمبر المقبل)، وقد عبرت عنها وكالة الأنباء الجزائرية في مايو الماضي "بتوترات إقليمية مخطط لها "، بما يعنى أن المعلومات المتداولة على نطاق ضيق، من أن الدافع يتعلق بتقدير أمني وسياسي بشأن مخطط حسم عسكري مدبر في الإقليم يشمل ثلاث مناطق معنية بها الجزائر بشكل مباشر (الصحراء الغربية، شمالي مالي، جنوب ليبيا)، كانت تقديرات صحيحة.

.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd